دورة تدريبية لمفتشي ومسئولي الجودة السمكية

يشارك ٤٠ شخصاً من مفتشي الجودة السمكية في المحافظات الساحلية، ومسئولي الجودة في شركات بيع وتصدير الاسماك في اليمن في الدورة التدريبية الخاصة بكيفية التعامل مع نظام «كودسك» والحاسب h.a.c.c.b الخاص بسلامة الغذاء. الدورة التي بدأت أمس الأول بمراكز بحوث علوم البحار بالحديدة وتستمر عشرة أيام ينظمها مشروع ضبط جودة الاسماك للترويج والتصدير بوزارة الثروة السمكية، بالتنسيق مع مكتب الوزارة بالمحافظة، واشراف الخبيرة الهندية «انتاوا مالي تايد» مستشارة الامم المتحدة لشئون الاغذية والزراعة.

هذا وسيتم في ختام الدورة ترشيح المبرزين للمشاركة في فعالية تدريبية أخرى حول المبادئ العام لنظام «هودسك» للصحة الغذائية.

حضر افتتاح الدورة محمد صالح شملان محافظ المحافظة و عبدالهادي الخضر مدير عام الثروة السمكية بالحديدة..وخالد حزام مدير الجودة بالمكتب.

اختلالات في الاداء وترحيل المشاريع من عام لآخر

أكثر من ١٢٩ مليار ريال موازنة ٤١ صندوقاً خاصاً

■ اعاد مجلس النواب في جلسته الاثنين الماضي مشروعاً تقدمت به الحكومة بدمج صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة ضمن هيكلية وزارة الشباب والرياضة، فتح ملف الصناديق الخاصة وجدواها مجدداً. فلم يكن هذا الرفض هو الأول، فقبل عامين تقريباً أوصت لجنة برلمانية بإلغاء المادة ١٢ من مشروع قانون تنظيم الصناديق المتخصصة التي تنص على إعادة توزيع موارد صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، وإعادة النظر في بعض مواد القانون الحالي للصندوق ولائحته التنفيذية والتنظيمية، وتوريد الحكومة جميع الموارد المحددة في المادة ٨ من القانون وبالأخص المعونات والهبات الخارجية، وتقديم وزارتي الزراعة والري والثروة السمكية خططها السنوية إلى الصندوق.

كتب/ جمال مجاهد

جدل بين الحكومة والبرلمان حول جدوى الصناديق الخاصة..

الصناديق الخاصة أثارت جدلاً بين الحكومة التي تعمل لإلغاء الصناديق أو ضمها أو إعادة هيكلتها، وبين مجلس النواب الذي يطالب بتطويرها ورفع كفاءتها بدلاً عن إلغائها بالمرة.

في وزارة المالية قابلنا أحد المسئولين، والذي طلبنا منه توضيح مبررات الحكومة في خطوتها باتجاه إلغاء الصناديق الخاصة، فطلب عدم ذكر اسمه وقال: هناك انحرافات في تنفيذ موازنات الصناديق مقارنة بالمخطط نتيجة عدم الدقة عند تحديد تقديرات الإيرادات حيث لم يراع الاسترشاد بنتائج التنفيذ للسنوات السابقة على أقل تقدير. وهناك ظواهر عامة تتكرر في الصناديق سنة إثر أخرى تتمثل في عدم استكمال إصدار اللوائح التنظيمية والتنفيذية المنظمة لعمل معظم الصناديق وعدم وجود آليات واضحة تتابع تحصيل موارد بعض الصناديق وتبين إجراءات الصرف من حساباتها.

ولفت إلى الاستمرار في الصرف من موارد بعض الصناديق وبنسب مرتفعة لأغراض غير مرتبطة بالأهداف التي أنشئت من أجلها، حيث بلغ ما تم صرفه من ٨ صناديق نظافة حوالي ٢٣١ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م.

يبلغ عدد الصناديق الخاصة ٤١ صندوقاً منها ١٣ صندوقاً أساسياً، و٢١ صندوق للنظافة والتحسين و٧ صناديق للمباني المدرسية في المحافظات. ويقدر إجمالي موازنة هذه الصناديق في عام ٢٠٠٧ بحوالي ١٢٩ ملياراً و٢٨ مليوناً و٤٠٩ آلاف ريال.

اختلالات في الأداء

وكشف المسئول الحكومي عن "ملاحظات واختلالات رافقت أداء تلك الصناديق أهمها، تراكم أرصدة الحسابات المدينة في بعض الصناديق وعلى سبيل المثال صندوق الرعاية الاجتماعية، وصندوق التدريب المهني، وصندوق الترويج السياحي، وصندوق التراث والتنمية الثقافية، بالإضافة إلى ٦ صناديق نظافة وتحسين، دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويتها حيث بلغ إجماليها في ٢٠٠٥/١٢/٣١ حوالي ٣٣٠ مليون ريال".

مؤكداً على عدم قيام صندوق التدريب المهني منذ إنشائه بدعم مراكز ومعاهد التدريب المهني والتقني التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، بالرغم من أن ذلك يعتبر أحد الأنشطة الرئيسية المناطة به وفقاً لقانون إنشائه، وعدم الجدية من قبل بعض الصناديق في متابعة وتحصيل كافة مواردها المحددة بقوانين إنشائها.

وأشار إلى "تدني أداء مستوى بعض الصناديق في تنفيذ الأنشطة المناطة بها لعوامل عدة منها تدني في مستوى أداء صندوق الدواء خلال عام ٢٠٠٥ في توفير الأدوية وتوزيعها على المرافق الصحية مع ظهور اختناقات في أدوية الأمراض المستعصية مثل السرطان والسكر والفشل الكلوي. وسوء التخطيط لاحتياجات المعاقين المستقبلية بالنسبة لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين نتيجة عدم وجود بيانات شاملة بأنشطة وخدمات الرعاية التي يقدمها الصندوق. وعدم تضمين الحسابات الختامية لموازنات الصناديق الصادرة عن وزارة المالية للسنة المالية ٢٠٠٥ الحسابات الختامية لعدد من صناديق النظافة والتحسين وصيانة المباني والتجهيزات المدرسية لعدد من المحافظات".

ونبه المسئول ذاته إلى انخفاض مستوى تنفيذ استخدام الاعتمادات المالية المرصودة في موازنات بعض الصناديق لتنفيذ مشاريع قيد التنفيذ مما أدى إلى ترحيل عملية تنفيذها إلى السنوات القادمة، وبالتالي رافق ذلك زيادة في التكلفة فقد بلغ إجمالي الوفر المحقق حوالي مبلغ ٥٣٢ مليون ريال بنسبة ٨٢,٤٪ مما يشير إلى عدم قدرة تلك الصناديق على تنفيذ المشاريع وترحيلها من عام لآخر. فضلاً عن تعثر تنفيذ العديد من المشاريع المعتمدة في موازنة العديد منها.

وكشف تقرير رسمي –حصلت «الميثاق» على نسخة منه– عن عدم قيام صندوق الرعاية الاجتماعية باستثمار الأرصدة النقدية في حسابات الرديات الخاصة به، وبين تجميد المبلغ وترحيله من عام لآخر حيث بلغ الرصيد في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥ حوالي ٣٧٠ مليون ريال. وأكد التقرير أن صندوق الخدمة المدنية لم يقم بممارسة نشاطه الأساسي المتمثل في معالجة أوضاع القوى الفائضة من الموظفين من خلال شراء سنوات الخدمة التكميلية وصرف تعويضات ترك الوظيفة العامة، وقد ترتب على ذلك عدم صرف مبلغ ٢,٢ مليار ريال كان مخصصاً لمعالجة أوضاع اولئك الموظفين.

في مجلس النواب

من جهته طالب مجلس النواب بإعادة النظر في بعض الضوابط المنظمة لعملية الصرف والتوريد لصندوق رعاية النشء والشباب والرياضة، وكذا إعادة النظر في بعض مواد القانون الحالية لسد الاختلالات ومعالجة الثغرات والقصور التي صاحبت قانون الصندوق.

ودعا الحكومة إلى تقديم تصورها ببعض التعديلات القانونية التي تراها لتطوير قانون صندوق رعاية النشء.. لافتاً إلى عدم معاقبة الصناديق الناجحة بسبب فشل أو تعثر بعض الصناديق الأخرى.

«التحليل المالي» في موانئ البحر الأحمر

□ اختتمت أواخر الأسبوع الماضي بالحديدة أعمال دورة تدريبية في مجال التحليل المالي وإعداد الموازنات المالية نفذتها إدارة التدريب والتأهيل بالمؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية.

الدورة التي أقيمت بمعهد «لان تك» استمرت على مدار أسبوعين واستهدفت عدداً من موظفي الإدارة المالية والحسابات.

وقال قاسم مهدي حيدر مدير مركز التدريب والتأهيل بموانئ البحر الأحمر: إن هذه الدورة تأتي في إطار الخطة التدريبية الشاملة التي تنفذها المؤسسة للعام ٢٠٠٧م بهدف تأهيل كوادرها في جميع الإدارات والأقسام بما يتناسب مع احتياجاتهم ويعزز من قدراتهم العملية بمختلف المجالات المتعلقة بعملهم.

مشيداً في هذا السياق باهتمام ودعم مجلس إدارة المؤسسة ممثلاً بالمهندس عيسى محمد هاشم رئيس المؤسسة الذي يولي قطاع التدريب والتأهيل جل اهتمامه إلى جانب اهتماماته العملية الأخرى.

الاطباء.. ملائكة رحمة أم عذاب؟!

عبدالله الشعوبي

□ الحديث عن أداء بعض الأطباء في بلادنا حديث طويل ومرير وذو شجون سببه فقدان الضمير والوازع الديني وعدم التقيد والالتزام بشروط مهنة الطب، المهنة الإنسانية قبل ان تكون مادية، وتحولهم من ملائكة رحمة إلى ملائكة عذاب.

إننا ونحن نتحدث عن تلك النوعية الشرسة من الأطباء لا نتحامل عليهم وعشرات الأمثلة تتجسد أمام أعيننا بدءاً من تحويل المرضى إلى حقول تجارب وتعليم وحتى في أخطر العمليات والأمراض، إلى ذلك التآمر الواضح على جيوب المرضى وصمتهم حين يشخّصون المرض خطأ ويصفون للمريض تلك الكميات الكبيرة من الأدوية، رغم المخاطر التي يدركون سلفاً أن المريض سيتعرض لها ليحمل مرضاً آخر فوق مرضه ولتزداد متاعبه وآلامه وربما يفقد حياته جراء ذلك.

زميلنا جمال عبدالحميد– شفاه الله– أحد ضحايا هؤلاء الأطباء.. فعندما تم اسعافه إثر تعرضه لحادث مروري إلى المستشفى الكائن في شارع الستين الشمالي لم يقم الطبيب بأداء واجبه.. أو بما يملي عليه ضميره كعمل إنساني قبل ان يكون مادياً بل طلب منه مبلغاً خيالياً لايستطيع هو ولا ورثته من بعده أن يسددوا المبلغ وهو مليون ريال كدفعة أولى مقابل إجراء عملية صغيرة لاتستحق هذا المبلغ المهول..

تصوروا هل يعقل أن يحدث هذا الجشع في بلد الإيمان والحكمة وان يغادر المريض المستشفى دون ان يلمس شيئاً لأنه غير قادر على دفع المبلغ المطلوب وهو الآن طريح الفراش منتظر الشفاء من عند الله..إنه لأمر مخجل حقاً أن يمارس بعض الأطباء كل ذلك في حق أبناء وطنهم لا لشيء وإنما لأن الناس قد أولوهم الثقة إيماناً برسالتهم وواجبهم وأمانتهم التي لم يكن سهلاً على الكثيرين أداؤها والقيام بها..فما من شك ان المجتمع قد تجاوز في كثير من الأحيان عن محاسبتهم على الأخطاء التي يرتكبونها في مجال ممارستهم للمهنة، وكان الواجب ان يكون الحساب عسيراً ورادعاً لأن أخطاءهم تمس الإنسان وحياته.

وبما ان مهنة الطب مهنة عظيمة وشريفة بطبعها تقترن بوجود الضمير الحي اليقظ والاحساس الإنساني النبيل وأشياء أخرى لكنها بعيدة كل البعد عن اذهان أولئك الذين رأوا في الطب تجارة ومكسباً سريعاً ليس إلاّ..!

فهل فهم هؤلاء المتسارعون ما معنى أن يكون الطب رسالة لا سكيناً يذبح الرقاب؟.. وهل يفهم هؤلاء أن الإنسان ليس حقل تجارب بل كائناً حياً وروحاً حرم الله ازهاقها والتلاعب بها..كبار القوم بعيدون كل البعد عن تلك المعاناة التي يتجرع مرارتها المواطنون الغلابا.. فلو قام أحد المعنيين في وزارة الصحة وكلّف نفسه– أو نزل من على كرسيه الدوار– بالنزول الميداني وشاهد مايجري في تلك «اللوكندات» عفواً «المستوصفات» وتجول في أروقة غرفها لأُصيب بالدهشة والذهول والحسرة والألم لما تفتقره تلك «اللوكندات» من أبسط الأشياء الضرورية التي يتطلبها المريض حال اسعافه، فكل ما يقرر لك الطبيب المناوب عفواً «المشلح» المناوب يتم شراؤه من الخارج.

ليت هؤلاء يفعلون الذين فيهم ملامح الخير والعطاء من أجل اخوة لهم جاءوا إليهم يحملون آلاماً مبرحة تمنوا أن يتخلصوا منها على أيديهم.. وأملهم أن لايعودوا من عندهم وقد ضاعفوا آلامهم واتسعت جراحهم، فالمريض حين يأتي إلى مستشفى أو عيادة إنما هو بحاجة إلى يد الطبيب الحانية وعطفه ورحمته، لا إلى جزار وتاجر ومصاص دماء.

عضو محلي «دارسعد» فوق القانون!!

هكذا يجري «تطفيش» المستثمرين.. في عدن

■عدن- أحمد حسن عقربي

■ لاتزال مشكلتنا مع الاستثمار هي هي.. مشكلة إدارة وتنفيذ واحترام اللوائح والقوانين والسلطات.

ليست مشكلة قانون ولوائح وأنظمة.. بل احترام هذا كله والعمل بموجبه.

موظف عادي، أو شخص مسئول في إدارة ما يمكنه أن يحبط مشروعاً بحاله، ويعيّق استثماراً، وينفّر المستثمرين.. لاتنفع معه توجيهات القيادات المختلفة، ولا يردعه رادع من نظام ورقابة ومساءلة.

هؤلاء هم مشكلتنا مع تنشيط وتحريك الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال.

عضو محلي..ضد القانون!

○ عضو المجلس المحلي في مديرية دارسعد بمحافظة عدن أوصل أحد المستثمرين اليمنيين العائدين من دول الخليج للاستثمار في الوطن إلى حالة من اليأس والاحباط، وهو يفكر الآن بالعودة من حيث أتى، لا لشيء.. فقط لأنّ عضواً محلياً رفض تنفيذ أوامر وتوجيهات قيادة المحافظة والمكاتب التنفيذية المختلفة.

○ المستثمر عبدالله الحافلة عاد من الإمارات العربية المتحدة بعد غربة عشرين عاماً.. وتشجع كثيراً للاستثمار في بلاده، نفّذ السوق العامة في منطقة البساتين بمديرية دارسعد، م عدن، وتخدم السوق أكثر من ٤٠ ألف نسمة.. وتوفر مختلف الحاجيات والمواد الغذائية للسكان، إلى جانب توفير الخدمات الأخرى كالاتصالات وغيرها.. تحتوى السوق على أكثر من ٦٠ محلاً أو مفرشاً للباعة.

حصل الحافلة على تجاوب وتعاون كبيرين من جميع الجهات والإدارات المختصة ومن قيادة المحافظة والهيئة العامة للاستثمار وغيرها.. وبعد افتتاح السوق رسمياً ظهرت عراقيل ومضايقات يتسبب فيها عضو مجلس محلي يمتلك محلاً لبيع الثلج خارج السوق في كوخ قديمة.. عديد محلات عشوائية عادت إلى العمل خارج السوق، كما في السابق، وكانت التوجيهات تقضي بإزالتها جميعاً لما تسببه من تلوث وتعرض الصحة العامة للخطر والأوبئة، ونقل الباعة للسوق الجديدة.

○ بدأها العضو المحلي وصاحب محل الثلج، وحرّض الباعة فعادوا إلى عهدهم السابق.. وفجأة خلت السوق أو كادت، وباتت خسارة فادحة تطارد المستثمر العائد إلى الوطن..

جميع الجهات دون استثناء– كما يؤكد لـ«الميثاق» عبدالله الحافلة– تعاونت معه وتحمست قيادة المحافظة كثيراً للمشروع، وإثر افتتاحه والعمل فيه لفترة وجيزة عاد الباعة وغادروا السوق إلى خارجها.. ويوضح الحافلة: «بحثنا هذا الأمر مع الباعة واكتشفنا أن وراء هذه العملية المدعو أحمد حسين عضو المجلس المحلي في المديرية والذي لديه محل عشوائي لبيع الثلج.. مارس عليهم الابتزاز للانتقال من السوق إلى خارجها»، الرجل استخدم وسائله للضغط على الباعة ومغادرة السوق.. بالتهديد حيناً وزعم حصوله على توجيهات من المحافظ بذلك حيناً آخر!!

○ أكثر من ذلك، كما يقول الحافلة: «جاء إلي وقال لي بالحرف الواحد: هذا المكان صالح أن يكون مرقصاً وليس سوقاً»!!

رغم المتابعة والأوامر وتوجيهات قيادة المحافظة لايزال الوضع على ماهو عليه ولايزال المستثمر يبحث عمن ينصفه من عضو المجلس المحلي ويعيد الحياة إلى المشروع الذي كلفه ٢٥ مليون ريال.

محل ثلج يعطل مشروعاً استثمارياً بـ٢٥ مليوناً.. والبلدية تجرف أساسات مشروع مرخّص!

البلدية.. تهدم أساسات مشروع مرخّص!

○ يتساءل الحافلة: من يوقف هذا العبث؟ ولماذا عضو مجلس محلي يستخدم منصبه في السلطة المحلية لابتزاز المستثمرين الجادين؟ وما دور السلطتين المحلية والتنفيذية في كبح جماح التصرفات المسيئة وغير المسئولة؟ وهل هذا النموذج هو الذي تحتاج إليه بلادنا لجذب الاستثمار الخليجي والعربي والأجنبي وتوفير المناخ الاستثماري وتسهيل الإجراءات؟!

○ مشروع آخر للمستثمر نفسه.. عبارة عن مشتل زراعي في مساحة تبلغ أكثر من عشرين فداناً.. المعاملات القانونية والتراخيص كاملة وسليمة.. المشتل سوف يساعد في إدارة التشجير مع صندوق النظافة بعدن، وتجميل العاصمة الاقتصادية.

ما حدث هو أن البلدية «دارسعد» أقدمت على جرف وتهديم أساسات المشتل دون مبرر، رغم كونه أقر ووافقت عليه الهيئة العامة للاستثمار في صنعاء ومكتبها في عدن، ومكتب الزراعة وقيادة المحافظة.

لايفهم الحافلة لماذا تجرف وتهدم أساسات مشروعه القانوني؟.. ولماذا تعتدي البلدية على أرض المشتل؟ وما سر هذه الازدواجية والعراقيل؟!

○ يؤكد عبدالله الحافلة: «هؤلاء الذين يشوهون توجهات الدولة نحو الاستثمار.. كيف يمكن أن أنفذ مشاريعي الباقية وهذه التجاوزات لم تجد من يردعها أو يحاسب المسئولين عنها؟» ويتساءل عن دور الهيئة العامة للاستثمار والسلطة المحلية؟

○ هذه أمثلة بسيطة تستدعي اهتمام وتحرك السلطات والإدارات والمكاتب التنفيذية المختلفة.. ومساءلة الجميع بخصوص الإهمال والتساهل في مواجهة المخالفين وكف أذيتهم وتجاوزاتهم التي تضر بالمصلحة العامة وحركة الاستثمار عموماً.

● ما رأي قيادة المحافظة ممثلة بالمحافظ أحمد محمد الكحلاني، وما رأي ودور السلطة المحلية ومكاتبها في المحافظة ومديرية دار سعد؟!